

الشايح: تحرير الأراضي ومشاركة القطاع الخاص في إنجاز البنى التحتية والتمويل من شأنهما حل القضية الإسكانية



(هاني الشمري)

النائب فيصل الشايح خلال ردوده على أسئلة القراء

● إعداد: القسم البرلماني

أكد النائب فيصل الشايح ثقته في سمو رئيس مجلس الوزراء ورؤيته الإصلاحية ونيته الواثقة في معالجة القضايا العالقة والتي تشكل حاجسا لدى المواطنين، مشددا على ضرورة حل المشكلة الإسكانية من خلال توفير الأراضي المناسبة الخالية من أي عوائق وتسليمها للرعاية السكنية وإشراك القطاع الخاص في بناء القسائم السكنية بالتعاون مع الرعاية. ووعده الشايح في لقاء «ألو الأنباء» المتصلين بتبني قضية المسرحين من القطاع الخاص ومن انقطعت رواتبهم، وكونه رئيسا للجنة المالية فقد وعد بدراسة المقترحات النيابية بتعديل قانون صندوق الأسرة وفتح مدة التسجيل للراغبين ممن لم يتمكنوا من التسجيل في الفترة السابقة، مؤكداً ضرورة ان تكون هناك مساواة وعدالة في الزيادات والكوادر التي منحت لبعض الشرائح، منتقدا عشوائية تلك القرارات وعدم دراستها دراسة جيدة.

وأعلن الشايح تمسك أعضاء اللجنة المالية بحقوق موظفي مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية، لافتا الى ان مشروع قانون الـ B.O.T سيتم الانتهاء من تعديل بعض مواده والتصويت عليها اليوم الأحد تمهيدا لرفعها لمجلس الأمة، حيث تم ترك تحديد السنوات المناسبة لكل مشروع على حدة للمجلس الأعلى الـ B.O.T بحسب نوعية المشروع، مشيراً الى انه من ضمن الأشياء التي تم تعديلها على القانون هي إمكانية رهن ما فوق الأراضي من مبان لتمكينه من تشغيل المشروع. وطالب الشايح وزير التربية بضرورة تعديل المناهج وجعلها تعتمد على الفهم لا الحفظ، كما طالبه بضرورة التأكد من الشهادات التي تمنح لأبنائنا الدارسين في الخارج، مؤكدا ان التعليم من العناصر المهمة لبناء الدولة وتقديمها.

أحمد فهد: ماذا ناقشتم في اجتماع اللجنة المالية الذي عقد الثلاثاء الماضي؟

● ناقشنا «الكويتية» و الـ B.O.T وناقشنا الفريق الحكومي وملاحظاتهم ونحاول الخروج بقانون يتم الاتفاق عليه، وشبهه انتهينا تقريبا. وبقي إعادة الصياغة، ويوم الأحد سنحاول التصويت على القانونين ومن ثم رفعهما الى مجلس الأمة. لن يتغير شيء في القانون، القانون الأول 5٪ للموظفين المستثمرين مع الشركة كاسهم يتمكونها تشجيعا لهم، والقانون الذي أبطل فيه المجلس وزعت هذه الـ 5٪: 3٪ للموظفين و2٪ للمتقاعدين، ورأي الحكومة في ذلك الاكتفاء بالموظفين المستثمرين، اما المتقاعدون فأخذوا مميزاتهم وذلك متروك للجنة، اما السهم الذهبي فالرأي الفني انه لم يعد هناك سهم ذهبي في العالم، وتم إلغاء السهم الذهبي، واللجنة قالت لهم ان السهم الذهبي سيكون احد الاسباب الرئيسية لجذب المستثمر نظرا لوضوح الامر، وقلت لهم ان اللائحة التنفيذية من الممكن ان تضع ضوابط للسهم الذهبي وان تكون واضحة وتم الاتفاق على ذلك. وميزات الموظفين لم يتغير منها شيء الا في حال التقاعد فالحكومة ترى ان في ذلك شبهة دستورية في مادة من المواد ويطلب التأكد منها. اما بالنسبة لـ B.O.T فقد تم التعديل على المدد فكانت 25 سنة في السابق لان بعض مشاريع الـ B.O.T لم يكن بها جدوى اقتصادية، لـ 25 سنة وبعضها تحتاج الى 40 سنة، وتركنا للمجلس الأعلى للهيئة تحديد السنوات التي تناسب كل مشروع على حدة وتركت بها فسحة للمجلس لاختيار السنوات التي يحتاجها المشروع. والمحروص ستكون نفسها من 6٪ الى 24٪ ستكون خاصة للحكومة، والشركة

5٪ من رأس مال «الكويتية» ستخصص للموظفين

القضية الإسكانية بدأت بوادرها منذ الثمانينات والحكومة تتحمل المسؤولية الكبرى عن المشكلة

ستبني قضية المسرحين الكويتيين من القطاع الخاص ونوليها الاهتمام

الحلول الترقيعية لن تنهي المشكلة الصحية والقضية بحاجة لقرار

تركنا للمجلس الأعلى للهيئة تحديد المدد الزمنية الخاصة بمشاريع الـ «B.O.T» بحيث تكون سنوات الاستخدام حسب طبيعة كل مشروع

المستقرة سيكون لها 26٪ على الأقل وستأخذ الفرق ما بين الـ 24٪ فيصبح لها 44٪ كحصص والباقي سيروح للاكتتاب العام. ومن ضمن الأشياء التي تم تعديلها ان يجوز للمستثمر ان يرهن ما فوق الارض كالمباني.

فيصل سعد: ماذا عن الاولويات وخاصة القضية الإسكانية؟

فيصل الشايح: انها قضية مهمة وللاسف كانت هناك فرص كبيرة لانها في سنوات مضت، وكنا نتجنب هذا التراكم في الطلبات، وأحمل الحكومة بالدرجة الاولى المسؤولية وبعض مجالس الأمة، فالحكومة يفترض ادراكها بانها قضية بدت بوادرها منذ اوائل الثمانينات وابدأ العجز الحكومي عن تنفيذ الطلبات الإسكانية، ومررت بأحد المجالس عندما وضع د. عادل الصبيح منظورا للقضية بل وتم استجوابه على هذه القضية، وكان هذا المنظور يحل القضية الإسكانية وكان يعالج نفسه بنفسه، ووضع حولا للأسر ذات الدخل المحدود والمتوسط ويوفر مسكنا ملائما للأسرة، وللاسف لم يتم الاخذ به وحاريه وكان

احد اسباب استجوابه، وكانت دراسة جيدة وممتازة، فليس المطلوب ان يكون كل شخص لديه قبلا بل نطالب بتوفير سكن ملائم، وهذا المنظور كان سيمول نفسه بنفسه. وفي عام 1984 الأمير الراحل الشيخ سعد رحمه الله دعا مجموعة من الشركات الاستثمارية والتأمينات الاجتماعية وحضرنا اجتماعات حضرها الشيخ سعد والمجلس الأعلى للإسكان معين، واختارنا شركة مقاولات القطاع الخاص ان تكون له مشاركة في حل القضية الإسكانية. واجتمعنا وتدارسنا وبحثنا دور الشركات واتفقنا على ان كل شركة تتفق مع فريق معين، واختارنا شركة مقاولات ومكتب استشاريا، وكشركة الوفرة العقارية اتفقت مع مكتب المهندس الكويتي كمصمم واتفقنا مع البنك الوطني كممول. وكل مجموعة شركات انشأت فريقا مقابل الحكومة توفر أراضي من 500 الى ألف قسيمة واعطوا له 25 قسيمة بنماذج مختلفة، وكل شركة تبني لها نمونجا محدد، وعلمنا خيارات للمواطن، حتى لا يكسر مرة أخرى للواجهات أو الحمامات أو غيرها، وعللنا

ذلك بان يختار التصميم والنموذج. وهذه النماذج عملنا بها دراسات وقدمناها كاقتراح للمجلس الأعلى للإسكان وبناء على الاستفتاء، فبالنسبة للدوائر وفتات المجتمع والمستوى التعليمي فكلهم ركزوا على الإسكان ولاقينا تجاوبا كبيرا من صاحب السمو، وقال سموه «ان القضية الإسكانية ستكون من اهتماماتنا وأوليواتنا». والخطوة الأولى تقدمنا باقتراح بتموير 5٪ من الأراضي الصالحة للسكن وقريبة مع التمدد الحضاري، فاعتقد ان المرحلة الثانية دعوة القطاع الخاص بالمشاركة في بناء البنى التحتية بالتعاون مع الهيئة العامة للإسكان لبناء القسائم أو اعطائها للمواطنين مع توفير المبالغ المتوقعة للعدد الكافي للبناء. على الأقل إذا استطعنا توفير عدد معين سنويا بحيث يكون أكثر من المتقدمين فالطابور سيناقش، وكذلك لابد من وضع منظور متكامل بمشاركة المواطنين ولا يمكن حل القضية الإسكانية دون القطاع الخاص.

بحاسب من خلال محاكمة الوزراء لأن هناك أخطاء كثيرة وتجاوزات؟ هل ذات الوزير في الخليج مصونة ومقدسة؟

● فيصل الشايح: محاكمة الوزراء موجودة، تمت إحالة أكثر من وزير إليها لكن بظل عدم وجود مستندات تثبت إدانة الوزير فتحفظ القضية، معينة يفترض إحالتها، وتمت إحالة أكثر من وزير ولم تثبت شرعوه بالمخالفات.

لماذا لم تعطنا الدول التي أعطيناها منحا أموالا أو منحا مطلقا؟

● فيصل الشايح: هناك مصالح مشتركة بين الدول وتخص السياسة العامة للدولة، فهذه لها أبعاد ويجب ألا نتعرض لها حفاظا على علاقاتنا وأمنك، وليس هناك مشكلة بتمويل المشاريع في الكويت، هناك مشكلة في عدم اتخاذ القرار، فهناك فائض في الميزانية 12 مليارا، والقصة كيف تتخذ القرار، واليوم الحكومات المتعاقبة على أنها لم تستطع مواكبة الاحتياجات الضرورية للمواطن وتركنا في مشاكل، فما يمنع الحكومة من أن تبني المستشفيات. كقضايا ماذا يضمن للمواطن أنه لن يتربح أو يربح أهله؟

● فيصل الشايح: يفترض فيك كموطن عندما اخترت ثأيا واكتشفت انه تغير حاله فالقرار قراركم أنتم بأنكم لا تصوتون له، وإذا كان لديك اثبات انه تريح بطريقة غير مشروعة فأذهب إلى النيابة وسيستدعونه ويحققون معه.

كيف ترى علاقتنا مع العراق؟

● فيصل الشايح: إذا كنا سنفرد على تصريحات غير «فما راح نخلص»، نحن يهمننا تصريحات الحكومة وإذا كانت مخالفة للعلاقات



فيصل الشايح متحدثا خلال اللقاء

علي محمد: لماذا لم يكن لدينا وزير

يجوز للمستثمر في مشاريع الـ "B.O.T" رهن ما فوق الأرض من مبان وإنشاءات وأخذ قروض بموجبها

مخرجات التعليم منخفضة في كل المراحل وعلى وزير التربية إعادة النظر في المناهج والاهتمام برفع مستوى المعلمين



النائب فيصل الشايح يرد على أسئلة القراء بحضور الزملاء حسين الرمضان وسلطان العبدان وبدر السهيل وسامح عبد الحفيظ وموسى أبوظفرة

القطاع الخاص.. والمستقبل

أكد النائب فيصل الشايح إن المستقبل بيد القطاع الخاص وذلك بجدية عمل هذا القطاع ورؤيته الواثقة والجاذبة لاستيعاب مخرجات سوق العمل.

استجواب الصباح

أوقف منظور الإسكان

أسف النائب فيصل الشايح لما تم من استجواب قدم في ذلك الوقت للوزير عادل الصباح والذي كان قد جاء بمنظور لحل القضية الإسكانية والذي لو تم الأخذ به لحلت هذه القضية ولما وجدنا طالبورا حاليا وانتظارا للراغبين في الحصول على السكن.

التعليم.. والنفضة

قال النائب الشايح إن وزير التربية يحتاج لأن يهتم بموضوع المناهج وأن تكون المناهج تخدم حياة الطالب وتعتمد على الفهم وكذلك رفع مستوى المعلم بعقد دورات متوالية للمحافظة على مستواه المهني، والتعليم يحتاج إلى نفضة.. وناشد الوزير اعتماد الشهادات المعترف بها فقط.

التسهيل في صندوق الأسرة

طالب عدد من المتصلين النائب الشايح بمتابعة إعادة فتح الدخول لصندوق الأسرة حيث أنهم لم يتمكنوا من التقدم للتسجيل حيث وعد النائب المتصلين بأن يتابع هذا الموضوع وأن تعديل هذا القانون لإعادة فتح التسجيل يحتاج لقانون من المجلس.

ثقتنا في الحكومة كبيرة

تمنى الشايح من الحكومة أن تعالج القضايا الملقة قائلا: ثقتنا كبيرة بسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك لأن لديه نية الإصلاح ومعالجة كافة القضايا وإبعاد كافة الشبهات المثارة حول وزراء، والعمل الجاد للإصلاح.

لقطات

- حمل النائب فيصل الشايح بالدرجة الأولى الحكومة وبعض المجالس تأخر حل القضية الإسكانية حتى أصبحت لدينا مشكلة كبيرة والتي تحتاج إلى وقت طويل.
- وعد النائب أحد المتصلين بتبني قضية المسرحين في القطاع الخاص.
- ذكر الشايح وجود محكمة وزراء وتمت إحالة بعض الوزراء ولكن لم تثبت إدانتهم.
- ناشد النائب وزير التربية ووزير التعليم العالي أن يضع في اعتباره معادلة الشهادات والحاصلين عليها عن طريق الكليات والجامعات غير المعترف فيها.
- أوضح الشايح أن الأموال من السهل توفيرها ولكن المشكلة تكمن في اتخاذ القرار.
- قال النائب إن التجاوب الحكومي هو الحل للمشكلة الإسكانية والخروج منها.
- تمنى النائب الشايح على وزارة الصحة تجهيز الإمكانات اللازمة قبل افتتاح المستشفيات الجديدة.



الزميلان بدر السهيل ود. ناصر الوقيت يتابعان اللقاء



الزميلان سامح عبد الحفيظ وموسى أبو طرفة يدوران ردود الشايح على القراء



الشايح متحدثا الى سكرتير تحرير الشؤون البرلمانية الزميل حسين الرمضان

هناك تنفيعا لبعض اقربائهم ولكن يظل ذلك مؤشرا سيئا. أحمد سالم: بالنسبة لصندوق الأسرة، فنحن من المستفيدين من الصندوق لكن بسبب ارتباطي بسفر خارج الكويت وفي ذهني ان التسجيل في آخر شهر 10 وقالوا لي اننا سكرنا وحاولت؟

● فيصل الشايح: هذا يحتاج الى تعديل بقانون وبالتالي لغتها طويلة وبالتالي ممكن يطرح هذا الموضوع من خلال اقتراح قانون، وهناك نواب قدّموا اقتراحات على صندوق الأسرة وسيعرض علينا وستفعل ما بوسعنا.

أحمد سالم: هناك قلة في فرص العمل، فكيف يمكن للمجلس حل قضية التوظيف؟

● فيصل الشايح: صعب تلبية طلبات كل راغب حسب رغبته فالآن أصبحت هناك صعوبة من حيث الأعداد والأماكن التي لم تعد تستوعب أعدادا أكبر. الحكومة كل سنة تقدم احتياجاتها من التوظيف بالرغم من وجود وظائف مفتحة، اعتقد أنه لم يعد مثل الأول ان تستوعب الحكومة كل طالبي العمل، فلا بد من توسيع القطاع الخاص ونعطي الفرصة لزيادة الإنتاج لاستيعاب أعداد أكبر، وتنفيذ مشاريع تنموية حقيقية ذات جدوى، ذات إيرادات ومدخل وهذه الخطوات التي يفترض عملها، وبعض الوظائف البسيطة التي يقوم بها الوافد ونستطيع الاستغناء عنها عن الطريق الإحلال، وتوظيف الكويتيين، نحن ليس بوجدنا ان «نمشي الوافدين» لكن إذا كان آخذ محل المواطن فالمواطن أولى. لا بد من توسيع قاعدة القطاع الخاص حتى يستطيع ان يستوعب أكبر عدد من شبابنا وتكون هناك مساواة بين القطاعين الحكومي والخاص حتى لا يكون القطاع الخاص طاردا للوظائف.

بعض الكوادر والزيادات المتخبطة أوجدت فوارق بين المواطنين وغاب فيها مبدأ العدالة في التوزيع

تقديم المنح والقروض الخارجية يتعلق بسياسة الدولة الخارجية وأمنها ولا يجوز الاعتراض على ذلك

يجب توسعة قاعدة القطاع الخاص ومساعدته على زيادة الإنتاج ليستطيع استيعاب طالبي التوظيف من الكويتيين

القطاع الخاص قادر على إنشاء مشاريع تنموية ذات جدوى اقتصادية فعليه لكنه بحاجة للدعم

الخريج الذي اجتهد وتعب، فهؤلاء سيكونون مسؤولين والبسب فانا أؤيده.

● فيصل الشايح: وزارة التربية ميزانيتها عالية جدا في ظل عملية التضخم في ميزانية الوزارة، ولدينا مشكلة في عدم اقامة دورات تدريبية بين فترة وأخرى للمعلم حتى يواكب هذا التطور الكبير، لأن مخرجات التعليم منخفضة في كل مراحلها.

● فيصل الشايح: وزارة التعليم مشكلة التعليم في الكويت؟

● فيصل الشايح: وزارة التربية ميزانيتها عالية جدا في ظل عملية التضخم في ميزانية الوزارة، ولدينا مشكلة في عدم اقامة دورات تدريبية بين فترة وأخرى للمعلم حتى يواكب هذا التطور الكبير، لأن مخرجات التعليم منخفضة في كل مراحلها.

● فيصل الشايح: وزارة التعليم مشكلة التعليم في الكويت؟

● فيصل الشايح: وزارة التربية ميزانيتها عالية جدا في ظل عملية التضخم في ميزانية الوزارة، ولدينا مشكلة في عدم اقامة دورات تدريبية بين فترة وأخرى للمعلم حتى يواكب هذا التطور الكبير، لأن مخرجات التعليم منخفضة في كل مراحلها.



فيصل الشايح يرد على أسئلة القراء

والاتفاقات الخاصة بالبحيرة المودعة، وذلك يحتاج فيه لاستقرار العلاقة بيننا، نحن نتكلم عن تصريحات رسمية وكلما اجتمعت مع الآخرين وتباحثت معهم من خلال وفود شعبية سيصبح لها انعكاسات طيبة على صعيد البلدين.

سليمان السهلي: بالنسبة لقانون تقاعد العسكريين هل ستثيرونه أو سيرعرض عليكم، وهو القرار رقم 2008/495 حيث تم اعطاؤهم راتبا استثنائيا للضباط الأقرار فقط؟

● فيصل الشايح: للأسف القرارات العشوائية التي اتخذت في العسكريين والوكلاء وبدأ العسكريون يطالبون وبعض الوكلاء يطالبون، الكويت للأسف بدأت تتخبط في قضايا كثيرة في الكوادر والزيادات ولا توجد عدالة في التوزيع، فهل من المعقول ان خريج الثانوية يعمل في النفط ويأخذ راتبا أكثر من صاحب الماجستير؟! وأخرى لديها 10 سنوات خبرة تأتي نظيرتها وتتعين في البرول وتأخذ راتبا مثلها أو أكثر؟! الموضوع يحتاج الى علاج جذري، فينبغي ان نتخذ فيها قرارا عاجلا ومن الظلم ان يعطوا اناسا ويحرمون آخرين، هناك عدم عدالة واليوم في ذلك الحكومات المتلاحقة التي تتخذ قرارات بدون دراسة، من المفترض ان توازي المواطن الكويتي بالأخرى، وكذلك وجود بنوك للإقراض وكل تلك الأمور نستطيع مع الوقت والإخلاص والجدية حلها، فنحن مع اتخاذ القرارات شريطة أن تكون شفافة وواضحة.

المشكلة تحتاج الى وقت ولا يمكن مدرس بالتربية يدرس 18 حصة يأخذ 700 دينار وواحد لديه خبرة 10 سنوات يأخذ 1200 دينار ويدرس 12 حصة، فالخلل موجود وكبير وأهمه

الجهات المختصة والحكومات المتعاقبة التي كانت تمشي مع الصحة والصراحة التي كانت تتخذ القرارات دون معايير وبدون دراسة.

● فيصل الشايح: القوانين بها تفاوت في التقاعد والرواتب والميزات، ولا بد من رد المعادلة من جديد، فزيادة الجميع مشكلة والتفريق في الزيادة مشكلة.

«الأنباء»: النسبة للقضية الصحية هناك شكوى من المواطنين بتدري الخدمات الصحية؟

● فيصل الشايح: القضية الصحية مزمنة وكنت اطرحها في بدايات خوض الانتخابات، ومن المشاكل التي تتحمل الحكومة قراراتها انها لم تستطع مجازاة زيادة عدد السكان خلال الفترات السابقة، فأخر مستشفى بني منذ 1981، ومن حينها زاد عدد السكان الى فوق 3 ملايين، فمر لليوم أكثر من 33 سنة وزيادة السكان تتضاعف، ومازل عدد الأسرة نفسه هو، والتوزيع لا يؤدي الى حل المشكلة.

الآن بدأوا مشروع مستشفى جابر ومستشفى في الجهراء عن طريق الديوان الاميري، ولكن هذين المستشفيات يحتاجان الى وقت حتى لا يحدث معنا مثل التطبيقي الذي مكث سنتين دون عمل. وكذلك يجب ترتيب المواعيد بما يتواءم والمشروع مع التجهيز وذلك من الاشياء التي تعاني منها الدولة.

وبالنسبة للمناقصة والمستشفيات الاربعة جلسنا مع وزير الاشغال وهو جاد ومتعاون ووجد في 4 مستشفيات خطأ موجودا بداية من المبلغ في الاسعار ونقص في المواصفات، وعدم وضوحها وهذه تتحملها وزارة الاشغال، ووزارة الصحة لم تضع المواصفات الخاصة لغرف العمليات وذلك سيسبب مشكلة كبيرة، وكذلك الوزير